

## بنمو بلغت نسبته 2.6 بالمائة

## «كامكو»، 10.05 مليار دينار الناتج المحلي الكويتي في الربع الأول

- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سجل نمواً بنسبة 4.1 بالمائة على أساس سنوي
- الصادرات تراجعت هامشياً بنسبة 1.2 بالمائة مسجلة 4.9 مليار دينار في 2019
- معدلات التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك الكويتية استقرت بنهاية شهر مايو

من العام 2018 وفقاً للمؤشر الاقتصادي المركب. حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام 2019 نمواً أسرع مقارنة بالمستويات المسجلة في الربع الأول من العام 2018 عند نسبة 1.0 في المائة. كما يشير المؤشر إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من نسبة 1.7 في المائة في الربع الأول من العام 2018 إلى نسبة 1.6 في المائة في الربع الأول من العام 2019. كما تمت الإشارة أيضاً إلى بروز عدد من العوامل الهامة خلال الربع الأول من العام 2019 من ضمنها ارتفاع مؤشر مديري المشتريات، والزيادة الملحوظة في مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي، وتسجيل معدلات التوظيف في القطاع الخاص نمواً قوياً على أساس سنوي.

أما على صعيد رأس المال، ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى 1.53 تريليون درهم أماراتي بنهاية الربع الأول من العام 2019. بنمو بلغت نسبته 1.3 في المائة على أساس ربع سنوي ونسبة 3.8 في المائة على أساس سنوي. وكان قطاع البناء والتشييد والعقود الحكومية من أكبر المساهمين الرئيسيين في تحقيق ذلك النمو على أساس ربع سنوي، بتحسن بلغت نسبته 2.5 في المائة و 4.2 في المائة، على التوالي.

## قطر

تحسن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطر بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2019 وبلغ 202.3 مليار ريال قطري وفقاً لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء، حيث تحسن أداء القطاع غير النفطي، الذي يمثل أكثر من 52 في المائة من النشاط الاقتصادي القطري، بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي مقابل الربع الأول من العام 2018. وظل نمو قطاع التعدين والحاجر مستقراً على نطاق واسع آخر، تراجع إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في مايو 2019 مقابل المستويات القياسية التي تم تسجيلها في الربع الأول من العام 2019 (966.9 مليار ريال قطري)، متخففاً بنسبة 1.2 في المائة خلال تلك الفترة، حيث بلغ 955.7 مليار ريال قطري. كما انخفض نمو الائتمان المصرفي في الربع الأول للقطاع العام بنسبة 11.0 في المائة مقابل أداء الربع الأول من العام 2019، في حين سجل القطاع الخاص نمواً بنسبة 3.8 في المائة خلال الفترة ذاتها وفقاً لبيانات مصرف قطر المركزي.

العام 2018، في حين سجل القطاع الحكومي نمواً بنسبة 1.7 في المائة خلال نفس الفترة. كما ساهم ارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية في تحول ميزانية السعودية إلى تسجيل فائضاً بقيمة 27.8 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2019 مقابل العجز الذي تم تسجيله في الربع الأول من العام 2018 والربع الرابع من العام 2018. وقد تم تسجيل هذا الفائض على الرغم من ارتفاع المصروفات بنسبة 8.5 في المائة على أساس سنوي، حيث بلغت 217.6 مليار ريال سعودي، إلا أن ذلك الأرقام قابلته زيادة في كلا من الإيرادات النفطية وغير النفطية، حيث ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 48.4 في المائة على أساس سنوي وبلغت 169.1 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2019 مقابل 113.9 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2018. كما سجلت الإيرادات غير النفطية نمواً بنسبة 45.9 في المائة على أساس سنوي، حيث بلغت 76.3 مليار ريال سعودي.

## الإمارات

تشير التقديرات الفصلية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام 2019 بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي بما يتماشى مع نفس مستويات النمو المسجلة على أساس سنوي في الربع الرابع

المائة على خلفية نمو التسهيلات الائتمانية الشخصية التي سجلت نمواً بنسبة 5.8 في المائة خلال تلك الفترة، حيث مثلت أكثر من 42 في المائة من إجمالي التسهيلات الائتمانية التي تم صرفها حتى مايو 2019. كما ارتفع أيضاً حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري بنسبة 7.5 في المائة في حين تراجع مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الإنشائي هامشياً بنسبة 0.5 في المائة خلال نفس الفترة. أما بالنسبة لقطاع النفط والغاز، فقد شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لذلك القطاع أسرع وتيرة نمو مقارنة بالقطاعات الأخرى، بنمو بلغت نسبته 18.4 في المائة على أساس سنوي، حيث بلغت قيمتها 1.6 مليار دينار كويتي.

## السعودية

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في الربع الأول من العام 2019 بنسبة 1.7 في المائة على أساس سنوي مقارنة بالربع الأول من العام 2018، بدعم من نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2.1 في المائة ونمو بنسبة 1.0 في المائة للناتج المحلي الإجمالي النفطي على أساس سنوي. وكان القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الربع الأول من العام 2019، حيث سجل نمواً بنسبة 2.3 في المائة على أساس سنوي مقارنة بالربع الأول من

الربع الأول من العام 2018 وذلك نتيجة نمو قطاعي النفطي وغير النفطي. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي بنسبة 1.3 في المائة على أساس سنوي خلال تلك الفترة، حيث سجل نمواً من 5.26 مليار دينار كويتي إلى 5.33 مليار دينار كويتي، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 4.1 في المائة على أساس سنوي، مرتفعاً من 4.53 مليار دينار كويتي في الربع الأول من العام 2018 إلى 4.72 مليار دينار كويتي في الربع الأول من العام 2019. وسجل فائض الميزان التجاري الكويتي نمواً بلغت نسبته 2.2 في المائة على أساس سنوي، مرتفعاً إلى 2.37 مليار دينار كويتي مقابل 2.32 مليار دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام 2018. وتراجعت الصادرات هامشياً بنسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي، حيث انخفضت من 5.0 مليار دينار كويتي في الربع الأول من العام 2018 إلى 4.9 مليار دينار كويتي في الربع الأول من العام 2019، في حين تراجعت الواردات بنسبة 4.2 في المائة، حيث بلغت 2.6 مليار دينار كويتي خلال نفس الفترة. واستقرت معدلات التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك الكويتية بنهاية مايو 2019 بصفة عامة، وسجلت نمواً بلغت نسبته 0.4 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2019، حيث بلغت 37.6 مليار دينار كويتي. أما على أساس سنوي، فقد شهدت التسهيلات الائتمانية تحسناً بنسبة 6.0 في

التنويع التي تهدف إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. بالإضافة إلى ذلك، فإن خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة خلال اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة المقرر انعقاده في يوليو أو القيام بذلك في وقت لاحق سوف يتم ترجمته في هيئة خفض أسعار الفائدة أيضاً منطقتي دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً وذلك نظراً لارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي سواء بطريقة مباشرة أو من خلال سلة من العملات، وسوف يساهم ذلك في خفض تكاليف الاقتراض بصفة عامة للاقتصادات الخليجية عند التوجه لسوق أدوات الدين في المستقبل. كما أن استمرار إدراج الديون الخليجية السيادية في الإبقاء السيادية ضمن مؤشر جيه بي مورجان للأسواق الناشئة، بالإضافة إلى جاذبية الائتمان الخليجي سيساهمان في الإبقاء على نشاط أسواق الدين. إلا أننا نرى إمكانية تراجع الأرصدة المالية والحسابات الجارية في المنطقة في عامي 2019 و 2020 بمعدلات تتخطى تقديرات صندوق النقد الدولي على خلفية قيام الأوبك وحلفائها بمواصلة خفض الإنتاج النفط.

## الكويت

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام 2019 إلى 10.05 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 2.6 في المائة مقابل 9.79 مليار دينار كويتي في

## «أسواق المال» توافق على مشروع عقد الاندماج بين «كامكو» و«جلوبل»

أعلنت شركة كامكو للاستثمار «كامكو» وبيت الاستثمار العالمي «جلوبل»، شركتان رائدتان في قطاع إدارة الأصول وقطاع الاستثمارات المصرفية والوساطة المالية، حصولهما على موافقة هيئة أسواق المال بشأن مشروع عقد الاندماج بطريق الضم بين الشركتين بحيث تكون شركة كامكو هي الشركة المادجة وشركة جلوبل هي الشركة المدمجة. وتوقعت الشركتان في بيان مشترك لهما، أن تتم عملية الدمج الحالية عن نشوء واحد من أكبر الكيانات الاستثمارية في المنطقة من حيث حجم الأصول المدارة والتي تبلغ 14 مليار دولار أمريكي وبسجل حاصل من عمليات الاستثمارات المصرفية بقيمة إجمالية تبلغ 21 مليار دولار أمريكي متضمنة أسواق الأسهم والدين وعمليات الدمج والاستحواذ. إن سجل الإنجازات والخبرات التي بنتها كل من كامكو

قال تقرير كامكو للاستثمار الصادر عن الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يوليو 2019، لقد استمر التوسع المالي لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2019 وتوقع تراجع العجز المالي في ميزانيات السنة المالية 2020 على أساس سنوي؛

تشير التوقعات إلى استمرار السياسات المالية التوسعية في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2019، حيث يتوقع ارتفاع الإنفاق الحكومي في المنطقة بنسبة 5.5 في المائة تقريباً وصولاً إلى 605.6 مليار دولار أمريكي، بناء على تحليل التقديرات العامة للموازنة المالية الحكومية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. حيث يتوقع أن تساهم السعودية بما يقرب من نسبة 76 في المائة تقريباً من تلك الزيادة في النفقات الحكومية على مستوى المنطقة، أو ما يقدر بنحو 24 مليار دولار أمريكي. من جهة أخرى، يتوقع أن يرتفع عجز الموازنات الخليجية من 28 مليار دولار أمريكي في العام 2018 (1.7-) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 50 مليار دولار أمريكي (3.1-) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2019، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. ويعزى تراجع العجز في العام 2018 بصفة رئيسية إلى نمو العائدات النفطية على خلفية ارتفاع أسعار النفط. في ذات الوقت، تواصل دول مجلس التعاون الخليجي التركيز على الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تنوع اقتصاداتها من خلال الخطط التنموية والرؤى الاستراتيجية، وسبل تحسين الإيرادات على النحو الأمثل، إلى جانب خطط الإنفاق الكبرى والاستثمارات الضخمة بما يساهم في تعزيز النمو المستقبلي. أما بالنسبة للعام 2020، فمن المتوقع أن تتحسن إيرادات الميزانية بوتيرة أسرع من النفقات التي يتم تحديدها، وهو الأمر الذي سيساهم في تقليص العجز المالي على أساس سنوي إلى 37 مليار دولار أمريكي (2.2-) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ومن المتوقع أيضاً أن تسجل الموازنات الإجمالية فائضاً في الحساب الجاري خلال عامي 2019 و 2020، بحيث يتخطى في المتوسط أكثر من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة. ميزانية الإيرادات والمصروفات منخفضة دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2012 وحتى المتوقع لعام 2020

بيئة الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي ستظل مواتية لتحقيق المزيد من الانتعاش خلال الفترة المتبقية من العام 2019

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول من العام 2019 إلى استقرار معدلات النمو لكلاً من اقتصادات المنطقة والقطاعات غير النفطية، إلا أن أنماط النمو باستخدام ستكون من أهم العوامل الحاسمة بالنسبة للأداء الاقتصادي للمنطقة. وفي حين تتوقع فيه مواصلة الحكومات الخليجية في تطبيق سياسات التوسع المالي، إلا أننا نتوقع أيضاً أن تظل عوامل الاقتصاد الكلي مواتية بصفة عامة فائضاً في العام 2019. ونرى من وجهة نظرنا أن الخطوة التي اتخذتها الأوبك وحلفائها لتعميد اتفاقية خفض الإنتاج لمدة تسعة أشهر إضافية من شأنها الحفاظ على استقرار أسعار النفط نسبياً. كما يساهم ذلك في تعزيز الموازنات الخليجية وخطط التحول المستمرة و جهود

## «سبائك الكويت»: الذهب يلامس أعلى مستوى له منذ 6 سنوات



التوترات في المنطقة واحتمال دخول دول أخرى للنزاع مع إيران هو ما يجعل أونصة الذهب دوماً في منحنى تصاعدي. وبين أن الاتجاه التصاعدي يدعمه اجتماع الفيدرالي الأمريكي الأسبوع المقبل مع ترقب جميع الأسواق نتائج هذا الاجتماع مؤكداً الأمر لم يعد اختياريًا أمام الفيدرالي للتخفيف أو الإبقاء على سعر الفائدة وإنما أصبح إجبارياً. وذكر التقرير أن هذا التوقع يترجم بانخفاض قيمة الدولار وارتفاع حاد في أونصة الذهب وباقي المعادن النفيسة لافتاً إلى تطلع المستثمرين إلى هدف سعر 1485 دولاراً في حالة تجاوز الذهب سعر 1465 دولاراً الأسبوع المقبل. وأفاد بأنه على الرغم من أن الذهب انتهى تداولات آخر جلسة له في بورصة (كيوميكس) نيويورك عند 1425 دولاراً

قالت شركة (سبائك الكويت) لتجارة المعادن النفيسة أمس الأحد أن الذهب لاسم أعلى مستوى له في ست سنوات يوم الجمعة الماضي عند مستوى 1452 دولاراً بعد ارتفاعات حادة بدأت الخميس الماضي. وأوضحت الشركة في تقريرها الأسبوعي أن هذا الارتفاع انعكس على الأسواق المحلية في الكويت الذي وصل فيه سعر غرام الذهب (عيار 21) إلى 12,2 دينار حوالي (40 دولاراً أمريكياً).

وأضاف التقرير أن سعر غرام الذهب (عيار 18) بلغ 10,5 دينار نحو (34 دولاراً) مبيناً أن حركة المبيعات انخفضت في أغلب المحال نظراً لوصول أسعار الذهب المشغل إلى قمته منذ ست سنوات. وقال أن سعر كيلو الذهب الخام وصل إلى 14,1 ألف دينار حوالي (46,2 ألف دولاراً) لافتاً إلى ظهور عمليات البيع العكسي بالأسواق حيث سارع الكثير من الأفراد إلى بيع ما لديهم من ذهب وجني أرباح مشترياتهم في السنوات السابقة. وعزا التقرير ارتفاع الأسعار عالمياً إلى تصريحات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك جون ويليامز أخيراً بضرورة التحرك الفيدرالي لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال التحرك بخفض الفائدة وليس الانتظار الطويل. وأشار إلى أن الذهب صعد وحدة مع هذه التصريحات إلى أكثر من 30 دولاراً مع نهاية تداولات جلسة الخميس الماضي ليستقر عند مستوى 1450 دولاراً موضحاً أن السبب الثاني هو تصريحات البحرية الأمريكية بإسقاطها طائرة إيرانية مسيرة في مضيق هرمز ما زاد من تآزم التوترات في الشرق الأوسط. وتوقع أن يستمر الذهب في الصعود خلال الأيام المقبلة نتيجة توقعات مزيد من

## «فيتش» تخفض تصنيف «بنك برقان - تركيا»



أحد فروع البنك

قامت وكالة فيتش بتخفيض تصنيف بنك برقان تركيا (BBT) التابع لبنك برقان الكويتي، بمقدار درجة واحدة. وأوضح «برقان» في بيان للبورصة أمس الأحد، أن الوكالة خفضت تصنيف البنك التركي من حيث قدرة المصد على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات الأجنبية إلى (B+) من (BB-). كما خفضت «فيتش» تصنيف «برقان-تركيا» من حيث قدرة المصد على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات المحلية إلى (BB-) من (BB)، فيما لم يتأثر تصنيف الجدارة المالية (VR). وقال بنك برقان الكويتي في البيان، إن عملية التصنيف جاءت عقب تخفيض التصنيف السيادي لتركيا في 12 يوليو / تموز 2019 إلى (BB-) مع نظرة مستقبلية سلبية. ويأتي هذا التخفيض في إطار قيام الوكالة بخفض التصنيف الائتماني لمصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات الأجنبية لعدد 12 بنكاً آسيبياً والبنوك التابعة لهم، واثنين من بنوك التنمية الملحوة لدولة تركيا، ومن ضمنها بنك برقان إيه إس (بنك برقان - تركيا).

## من بين المشاركات سيدات أعمال من البحرين والكويت والإمارات

### «EY» تطلق الدفعة الثانية من برنامج رائدات الأعمال لتمكين القيادات النسائية

في إطار جهودها المستمرة لتكريم ودعم رائدات الأعمال اللواتي يساهمن في اقتصادات دولهن، أطلقت شركة إرنست ويونغ (EY) الدفعة الثانية من برنامجها لرائدات الأعمال الناجحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويقوم برنامج «رائدات الأعمال الناجحات» من EY بتحديد النساء اللواتي يتمتعن بأفضل المؤهلات والتي تظهر مشاريعهن وشركاتهن القدرة على توسيع نطاق العمليات، ويقوم بتزويدهن بشبكة واسعة من المرشدين ومنصة لتبادل المعرفة لتمكينهن من تسريع نمو أعمالهن والانتقال بها إلى المرحلة التالية. لاقت دفعة عام 2018 من برنامج «رائدات الأعمال الناجحات» اهتماماً كبيراً من رائدات أعمال في المنطقة. وحققت الشركات التي تديرها رائدات الأعمال الناجحات السبع، واللواتي شاركن في الدفعة الافتتاحية من البرنامج العام الماضي، عوائد إجمالية بلغت نحو 5 ملايين دولار أمريكي، مع عدد من موظفين يتجاوز 230 شخصاً في جميع تلك الشركات. وغطت الشركات المنضوية ضمن البرنامج العام الفئات قطاعاً متنوعة، بما في ذلك قطاع الأدوية، ومستحضرات التجميل، والعناية بالبشرة، والتكنولوجيا، والتعليم، والمؤسسات غير الربحية، وتوزعت تلك الشركات على مناطق جغرافية مختلفة من المنطقة شملت البحرين والأردن والكويت والإمارات. وفي سياق متصل، قالت شيخة الفليج، الشريكة الراحبة لبرنامج رائدات الأعمال الناجحات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من EY: «نحن نشهد تحولاً ملحوظاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث دور النساء في القوى العاملة، فهن لا يقدن شركاتهن الخاصة فحسب، بل يشاركن كأعضاء في مجالس إدارة الشركات بكل جدارة. وعلاوة على ذلك، تترك الحكومات الإقليمية الفوائد المباشرة التي تنجم عن تقديم الدعم لرائدات الأعمال، والتي تتمثل في تعزيز الاقتصاد المحلي، كما تقوم بعض الحكومات بالعديد من الإجراءات والتدابير لتعزيز نموهن». وأضاف الفليج: «تهدف مبادرة EY إلى دعم هذه الأهداف الوطنية طويلة الأجل من خلال توفير برنامج لرائدات الأعمال في المنطقة يقدم لهن المشورة على أيدي خبراء ومرشدين ذوي خبرة كبيرة.»